بيان موريتانيا أمام النقاش العام لدورة 2025 لهيئة نزع السلاح

السيد رئيس مؤتمر هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، السفير خوسيه بيريرا، السفير المناوب لجمهورية باراغواي؛

ممثلي الدول الأعضاء الموقرين؛

ينضم وفد بلادي في البداية إلى البيانات التي أدلى بها ممثلو أريتريا، ليبيا وأندنوسيا على التوالي بإسم المجموعة الإفريقية، المجموعة العربية وحركة عدم الأنحياز وندلي بهذا البيان بصفتنا الوطنية.

ونغتنم فرصة انعقاد مؤتمر هيئة نزع السلاح لهذا العام لتهنئتكم السيد الرئيس بمناسبة توليكم رئاسة الهيئة كذا أعضاء مكتب الهيئة ورؤساء مجموعتي العمل، مع تقديمنا لخالص الشكر والامتنان للسفير عثمان جادون، السفير المناوب لباكستان ورئيس الدورة السابقة للهئية على الجهود التي اضطلع به طيلة توليه رئاسة الهيئة.

السيد الرئيس

تؤمن بلادي موريتانيا بالمقدرات اللامحدودة للعمل متعدد الأطراف في مجابهة التحديات المتصاعدة التي تواجه عالمنا اليوم، وعلى الخصوص مسائل نزع السلاح والانتشار النووي، وهي المسائل التي تختص بها هيئة نزع السلاح بصفتها الهيئة التدوالية الوحيدة ذات الاختصاص والمكلفة بتقديم توصيات ومقترحات للجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف تقوية آليات نزع السلاح وترقية الأمن والسلم الدوليين.

ولاشك أن مايشهده عالمنا اليوم من اضطرابات وعدم يقين بخصوص مستقبل السلم والأمن الدوليين، وذلك على ضوء عدم الاستقرار والنزاعات المسلحة وهشاشة ترتيبات نزع السلاح وضبط التسلح النووي، بالإضافة إلى الفشل المتوالي لمؤتمري مراجعة في اعتماد وثيقة ختامية توافقية، كلها تحديات تفرض أن تواصل هذه الهيئة ولايتها التي بدأتها منذ حوالي خمسين عاما بوصفها محفلا جامعا تتم من خلاله صياغة وبناء التوصيات الرامية إلى ضبط التسلح ومنع الانتشار النووي.

تنضاف لهذه التحديات حرب العدوان الاسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة والتي ، فضلا عن آثارها المرعبة من حيث عدد الضحايا من المدنيين العزل من أطفال ونساء وشيوخ ودمار ممنهج للبنية التحتية الأساسية، أنتجت خطابات لا مسؤولة ولا أخلاقية من مسؤولين رسميين اسرائيليين تدعو بشكل متكرر إلى استخدام السلاح النووي ضد سكان القطاع.

إن هذه التحديات والتطورات مجتمعة تضع مسؤولية جسيمة على هذه الهيئة من حيث قدرتها على تنفيذ ولايتها وفق ماهو صادر عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح المنعقدة عام 1978 والتي حددت بوضوح أهداف نزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية كأولويات قصوى، إنها تحديات وتطورات تتطلب من هيئة نزع السلاح مواصلة العمل بفعالية ومهنية لتعزيز التشاور والعمل التوافقي ومتعدد الأطراف من أجل صياغة عقيدة نزع سلاح دائمة بما في ذلك نزع السلاح النووي.

وفي الوقت الذي تثمن فيه بلادي عاليا نجاح هيئة نزع السلاح في العام 2023 ومن خلال مجموعة العمل الثانية في اعتماد توصيات تدابير الشفافية وبناء الثقة فيما يخص الفضاء الخارجي"TCBM in outer space"، من المخيب للآمال إخفاق الهيئة وفي دورات متتالية في الاتفاق على توصيات في إطار مجموعة العمل الأولى المعنية بنزع السلاح ومنع الانتشار النوويين، ما يشكل اخفاقا مثيرا

للقلق خصوصا أنه يأتي على ضوء اخفاق أكبر لمؤتمري مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي، وهي مناسبة لوفد بلادي للتأكيد على ضرورة انضواء جميع الدول في مفاوضات جادة ومسؤولة من أجل تمكين مجموعة العمل الأولى من التوافق على توصيات واقعية وفعالة من أجل القضاء على الأسلحة النووية وذلك من خلال البناء على الأفكار المتدولة حول بناء الثقة وخفض المخاطر النووية، فالقضاء التام على هذه الأسلحة من خلال عملية لارجعة فيها وقابلة للتحقق هو الضمانة الوحيدة ضد عدم استخدامها.

وفي هذا الإطار يظل إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية أهم وسائل منع الانتشار النووي والقضاء على السلاح النووي، ومن ضمنها منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى تنفيذا لقرار مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1995 في قراره المتعلق بالشرق الأوسط ومقرر الجمعية العامة 73/546 لعام 2018 الخاص بتكليف الأمين العام بعقد مؤتمر للتفاوض على معاهدة ملزمة حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

ومع ارتياح بلادي موريتانيا لإنعقاد خمس دورات ناجحة لمؤتمر إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وتشرفها برئاسة الدورة الخامسة للمؤتمر في نوفمبر الماضي وتطلعها لنجاح الدورة الحالية للمؤتمر تحت قيادة المملكة المغربية الشقيقة في تقريب وتقوية إلتزامات الدول الأعضاء بهذا المسار الهام من أجل أمن وسلم مستدامين في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم، فإن غياب إسرائيل الدائم عن المؤتمر فضلا عن عدم انضمامها لمعاهدة عدم الانتشار النووي والخضوع لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة النووية بوصفها طرفا غير نووي يشكل بالنسبة لنا خللا مثيرا للقلق في المنظومة الدولية لنزع السلاح ومنع الانتشار النوويين، وهي مناسبة للدعوة إلى ضغط دولي متواصل وإلتزام فعال من طرف الدول الراعية لقرار عام

1995 من أجل انجاح هذا المؤتمر وإلزام إسرائيل بالإلتحاق بالمفاوضات الهادفة إلى قيام المعاهدة في أقرب وقت ممكن، وهي مناسبة لحث مجموعة العمل الأولى لهيئة نزع السلاح على دعم الجهود الإقليمية والدولية المعنية بإنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط أُسوة بالمناطق الخالية الأخرى حول العالم وإسهاماتها الرائدة ضمن توصياتها الختامية ذات الصلة.

وشكرا